(تابع) جدول بيان الوظائف

عدد	درجة	الكادر	الوظيفة	المتوسط جنيه	التكاليف جنيه	الجملة جنيه
			ماقبله			٩٢٧٨

الإدارة العامة للشئون التشريعية والقانونية والمالية والإدارية :

مكتب الشئون المالية والإدارية :

١	أولى	إدارى		١٠٥٠	١٠٥٠	
١	ثانية	»		٨٧٠	٨٧٠	
١	ثالثة	»		٦٦٠	٦٦٠	
١	رابعة	»		٤٨٠	٤٨٠	
١	سادسة	كتابى		٢٤٠	٢٤٠	
١	سابعة	»		١٧٤	١٧٤	
						٣٤٧٤

مكتب الشئون التشريعية والقانونية :

١	ثانية	إدارى		٨٧٠	٨٧٠	
١	ثالثة	إدارى		٦٦٠	٦٦٠	
١	ثامنة	كتابى		١٣٨	١٣٨	
						١٦٦٨

ج — الوظائف الخارجة عن الهيئة

١٠	ثانية خ/ه			٥٤	٥٤٠	
						٥٤٠

د — اليومية

٢	فئة ٣٦٠ / ٥٠٠	نساخ		١٢٩	٢٥٨	
	» ٢٤٠ / ٥٠٠	سائق موتوسيكل		١١١	٢٢٢	
٢	» ٣٠٠ / ٥٠٠	»	سيارة	١٢٠	٢٤٠	
						٧٢٠

هـ — رواتب

بدل تمثيل لوكيل الوزارة	٣٠٠	
مكافآت تشجيعية وأجور إضافية	١٥٠٠	
إعانة اجتماعية	١٠٠	
بدل تفرغ	٨٩٢	
		٢٧٩٢
الجملة		١٨٤٧٢
مستبعد للتطور عدم صرفه		٨٤٧٢
صافى التكاليف		١٠٠٠٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠

بتجديد إعارة نائب بمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتجديد إعارة الأستاذ محمد محمد عبد المجيد محمود عضو مجلس الدولة للعمل بوزارة الصناعة .

وعلى كتاب وزير الصناعة رقم ١٢/٢٢٣٣ المؤرخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بطلب الموافقة على تجديد إعارته لمدة سنة أخرى ؛

وعلى المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة على تجديد هذه الإعارة ؛

قـــرر :

مادة ١ — تجدد إعارة الأستاذ محمد محمد عبد المجيد محمود النائب بمجلس الدولة للعمل مراقبا للشئون القانونية بوزارة الصناعة لمدة سنة أخرى تبدأ من أول يناير سنة ١٩٦٠ التاريخ التالى لانتهاء مدة تجديد الإعارة السابقة ، على أن تشغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ،

صدر برياسة الجمهورية فى ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ (٩ فبراير سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ببندر أسوان بإيجار اسمى إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم ببندر أسوان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة فى الإقليم المصرى المعدل بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى اقتراح وزير الإصلاح الزراعى ، وموافقة اللجنة المالية بوزارة الخزانة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛